A

# هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 8-3 من جدول الأعمال CX/EXEC 16/71/10

## برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

## اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

### الدورة الحادية والسبعون

### المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 20-23 يونيو/ حزيران 2016

## الدعم العلمي للدستور الغذائي من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

## (تعزيز الاستدامة)[1]

### (من إعداد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)

1- يشكل وضع المواصفات الدولية لسلامة الأغذية من خلال الدستور الغذائي مسألة رئيسة لمهمة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية على حد سواء. وتشارك المنظمتان في تمويل عمليات هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) لوضع مواصفات لسلامة الأغذية تكون واقية للصحة وشاملة للتجارة على أساس نهج علمي وقائم على المخاطر.

2- وتمثل الأنشطة المشتركة لتقدير المخاطر المضطلع بها من خلال أجهزة خبراء مختلفة لإجراء تقديرات المخاطر من مخلفات المبيدات والتلوث الميكروبيولوجي ومخلفات العقاقير البيطرية والملوثات والمواد المضافة إلى الأغذية، جزءاً أساسياً وبالغ الأهمية من إطار تحليل المخاطر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. إضافةً إلى ذلك، تعقد المنظمتان اجتماعات الخبراء المخصصة لمعالجة المخاطر الناشئة المنتقلة عن طريق الأغذية أو سلامة التكنولوجيات الجديدة. ويجري تقدير المخاطر بناءً على طلب من هيئة الدستور الغذائي وبدعم منها، ويشكل الأساس الموضوعي والقائم على العلم لقرارات الهيئة بشأن إدارة المخاطر.

3- ولا يزال التمويل المستدام لهيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة منظمة الصحة العالمية والأنشطة ذات الصلة للمنظمتين لدعم الدستور الغذائي يمثل شغلاً شاغلاً لأعضاء الدستور الغذائي. وقد خضع تمويل توفير المشورة العلمية من جانب اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بصفة خاصة في مجال سلامة الأغذية والتغذية لمناقشات مستفيضة في اللجنة التنفيذية للهيئة وداخل الهيئة بشكل منتظم. وقد واصلت الهيئة في دورتها الثامنة والثلاثين مناقشة التمويل المستدام لتوفير المشورة العلمية (CX/CAC 15/38/15 Rev.1) للدستور الغذائي وللدول الأعضاء منذ دورتها السابعة والثلاثين (CX/CAC 14/37/12 Add.2). وفي الختام، أشارت الهيئة إلى ضرورة إيجاد حل مستدام لمعالجة النقص المزمن في الأموال المخصصة للمشورة العلمية.

[1] أُدرجت هذه الوثيقة أيضاً في جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي ضمن الوثيقة CX/CAC 16/39/17

4- ودعمت الهيئة في دورتها الثامنة والثلاثين الخيار 1 (أموال الميزانية العادية من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية) بوصفه الحل الأجدى الطويل الأمد وشجعت أعضاء الدستور الغذائي على بذل كافة الجهود لاتخاذ إجراءات فورية بعد الدورة الثامنة والثلاثين للهيئة، مما يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرار إيجابي من جانب الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وشددت أيضاً على أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ستوفران الدعم لأعضاء الدستور الغذائي في هذا المجهود حسب الاقتضاء؛ أقرت بالطابع الملح للحالة وحثت الوفود على توجيه المسألة إلى عناية حكومات بلدانهم في مسعى لحشد مزيد من الأموال من خارج الميزانية لتوفير المشورة العلمية في المديين القصير والمتوسط.[2]

5- وحللت كلّ من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التوصية الصادرة عن الدورة الثامنة والثلاثين للهيئة وعرضت المسألة وناقشتها بين الأمانتين. وبهدف تعزيز نشاط المشورة العلمية والحرص على تمويله المتواصل، نسبت منظمة الأغذية والزراعة وضع "النشاط الفني على مستوى المنظمة" إلى برنامجها الخاص بالمشورة العلمية وكرّست مخصصات الموظفين وغير الموظفين للبرنامج. وقد أمّنت الفاو الآن أكثر من 80 في المائة من مساهمتها في برنامج المشورة العلمية من خلال مخصصات الميزانية العادية.

6- وتساهم منظمة الصحة العالمية بنحو 20 في المائة من ميزانية هيئة الدستور الغذائي مستخدمةً ميزانيتها الأساسية التي يتم تمويلها بشكل خاص بمساهمات تقديرية من الدول الأعضاء. ولكن لا تزال معظم الأموال المخصصة لتكاليف الأنشطة والموظفين المتعلقة بتوفير المشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية والتغذية، تقدم من خلال مساهمات طوعية من خارج الميزانية تقوم بها الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى. ولا يسمح هذا الوضع بتأمين أي استقرار وتخطيط مناسب للبرنامج وقد يعرّض عمل الدستور الغذائي للخطر.

7- ولضمان استقرار أنشطة وضع المواصفات في هيئة الدستور الغذائي واستمرارها، سيكون من المهم إيجاد سبيل يسمح بتأمين تمويل مناسب ويمكن التنبؤ به من المنظمتين الراعيتين لبرنامج المشورة العلمية كأساس لعمل الدستور الغذائي. وأصبح ذلك بالغ الأهمية في ضوء المطالب المتزايدة للحصول على المشورة العلمية من أجهزة تقدير المخاطر المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والحاجة الماسة إلى تحديث أساليب ومبادئ تقدير المخاطر وتوحيدها وإلى تحسين الكفاءات بالقدر اللازم لضمان الصرامة العلمية الضرورية للعمل المعياري للدستور الغذائي. وإن مستويات التمويل الحالية غير مناسبة للاضطلاع بهذا العمل كما أن مستوى التوظيف الحالي في الأمانتين المشتركتين غير كاف.

8- وتعتبر قاعدة تمويل مستقرة ويمكن التنبؤ بها للعمل المشترك لتقدير المخاطر ولأمانة هيئة الدستور الغذائي على حد سواء، بالغة الأهمية وضرورية من أجل وضع المواصفات الدولية لسلامة الأغذية في المستقبل. وهناك حاجة إلى موارد إضافية تتخطى مستويات التمويل الحالية لتحسين الكفاءات وتحديث المنهجيات والتقليل من الأعمال المتراكمة وتسريع تسليم المشورة العلمية.

9- ومن المتوقع أن تصبح وتيرة الاستجابة لمطالب الحصول على المشورة العلمية، في ظل مستويات التمويل الحالية، العامل المقيِّد لعمل هيئة الدستور الغذائي لوضع المواصفات. وتعطي

[2] الفقرات من 138 إلى 155 من التقرير REP15/CAC.

الوثيقة المرفقة لمحة موجزة عن خطة تمتد على ست سنوات لتعزيز برنامج المشورة العلمية من أجل رفع التحديات والتجاوب بشكل كاف مع احتياجات الدستور الغذائي وكذلك الدول الأعضاء.

10- واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالوثيقة وإلى تشجيع منظمة الأغذية والزراعة بقوّة على مواصلة جهودها لحماية مستويات التمويل الأساسية الحالية لبرنامج المشورة العلمية ولأمانة الدستور الغذائي على الأقل. كما أن الهيئة مدعوة إلى تشجيع منظمة الصحة العالمية على ابتكار بعض التدابير التي من شأنها توفير حماية مماثلة لتمويل برنامج المشورة العلمية وأمانة الدستور الغذائي عند مستوى أساسي مناسب.

11- ويزداد تشجيع أعضاء الدستور الغذائي على الإحاطة علماً بالاحتياجات الإضافية باعتبار أن المنظمتين الراعيتين ستواجهان قيوداً في التمويل الأساسي الذي يمكن تأمينه، وتُشجّع المنظمتان على النظر في آليات بديلة لحشد الموارد من خارجة الميزانية بما يسمح بتخطيط طويل الأمد لبرنامج العمل المُعد.

**الملحق الأول**

## تعزيز برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

### 1- مقدمة

يدعم برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هيئة الدستور الغذائي وعمل العديد من أجهزتها الفرعية، ومنها: لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، وغيرها من اللجان وأفرقة المهام المخصصة الحكومية الدولية. وتواصل منظمة الأغذية والزراعة دعم أنشطة المشورة العلمية من خلال ميزانيتها العادية إلى حد كبير، في حين يعتمد تمويل منظمة الصحة العالمية بشكل ملحوظ على المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء. ويشمل البرنامج استضافة الأمانتين المشتركتين بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وعقد اجتماعات الخبراء المشتركة العادية، ولجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماع الخبراء المشترك بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات، واستضافة العديد من الاجتماعات المخصصة أيضاً. ويعيق انعدام الاستقرار وانعدام القدرة على التنبؤ الناجمين عن الاعتماد المفرط على التمويل من خارج الميزانية في منظمة الصحة العالمية، عمل برنامج المشورة العلمية. ويزداد الوضع سوءاً مع تخصيص المساهمات من خارج الميزانية في غالب الأحيان للأنشطة من غير معالجة حقيقة أن هناك حاجة إلى توافر عدد كاف من الموظفين من أجل ضمان التحضير المناسب للاجتماعات وعقدها ومتابعتها بشكل فعال.

### 2- المسائل التي يتعيّن معالجتها:

- ***التقليل من الأعمال المتراكمة من خلال زيادة تسليم المشورة العلمية وتسريعه***

ليس بإمكان أي من أجهزة الخبراء المشتركة، في الوقت الحاضر، تحقيق النواتج الضرورية لتلبية المطالب إذ تملك لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية لائحة انتظار لتقييم المواد المضافة والملوثات تساوي نحو ثلاث سنوات من العمل، بينما طلب اجتماع الخبراء المشترك بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية من جهة أخرى من لجان الدستور الغذائي التي يضع خدماته تحت تصرفها أن تمنحه فترات استجابة أطول وأن تلائم طلباتها للحصول على المشورة العلمية مع الموارد المتوافرة، كما يسعى الاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات جاهداً لتلبية المطالب الصادرة بشكل روتيني عن لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات.

- ***التحديات في الوصول إلى الخبراء***

في الوقت الحاضر، تستمر مجموعة الخبراء المتوافرين في التضاؤل وتصبح غير كافية. كما تؤثر التغطية العالمية غير الكافية لمجموعة الخبراء بشكل سلبي على الامتداد العلمي لبرنامج المشورة العلمية وعلى أثره العالمي.

- ***فرص تعميم النُهج وتوحيدها في أجهزة الخبراء***

يتمتع توحيد النُهج بأهمية بالغة من أجل المحافظة على الصرامة والامتياز العلميين وتأمين اتساق المشورة العلمية في أجهزة الخبراء المختلفة.

- ***المخاطر الناشئة المعقدة والنُهج المنهجية الجديدة:***

ستفرض المخاطر الناشئة ومصادر الأغذية الجديدة وزيادة تعقد المشورة العلمية المطلوبة، تحديات ومطالب جديدة على موارد أجهزة الخبراء وخبراتها وعلى الأمانتين اللتين تضعان خدماتهما في تصرفها. وبمستوى الموارد الحالي، من غير المحتمل أن يتم تلبية هذه المطالب.

## 3- النتائج المرجوّة

تم تصميم هذا البرنامج لتعزيز حماية المستهلك وتيسير التجارة من خلال تحسين مصداقية مواصفات الدستور الغذائي وأثرها عبر زيادة استجابة المشورة العلمية التي يتم توفيرها كأساس لمواصفات سلامة الأغذية وصرامتها وامتيازها العلميين، وبذلك زيادة قبول هذه المواصفات على المستوى العالمي.

- **النتيجة 1: *مواصلة الاعتراف ببرنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على أنه السلطة العالمية المعنية بسلامة الأغذية***

تعتمد أهمية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومواصفات الدستور الغذائي ومصداقيتها على الامتياز العلمي والقيادة واستجابة برنامج المشورة العلمية المشترك للمطالب وللمعرفة العلمية الجديدة.

- **النتيجة 2: *مواصلة الاعتراف بالمواصفات العالمية لسلامة الأغذية الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي على أنها النقطة المرجعية العالمية القائمة على العلم لسلامة الأغذية***

تستند مواصفات سلامة الأغذية الواقية للصحة والشاملة للتجارة المقبولة عالمياً والصادرة عن هيئة الدستور الغذائي إلى أدلة علمية سليمة يتم توفيرها من خلال برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العلمية.

## 4- النواتج والأنشطة الرئيسة

لضمان بقاء برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية كسلطة عالمية، ومواصلة التوافر والالتزام بالمواعيد المحددة لخدمة هيئة الدستور الغذائي في عملية وضع المواصفات العالمية لسلامة الأغذية، ترد أدناه خطة تمتد على ست سنوات لتعزيز برنامج المشورة العلمية، وهي تعالج الاحتياجات الحالية والمستقبلية، بما في ذلك الموارد المطلوبة. وستحسن النواتج التنبؤ بالبرنامج واستدامته من خلال تعميق مجموعة الخبراء، وزيادة شمولية البيانات المتوافرة، وتعزيز الصرامة العلمية المطبقة عبر استخدام أحدث النُهج والأدوات والأساليب العلمية وعبر تسريع المنجزات.

***<u>النتيجة 1:</u> مواصلة الاعتراف ببرنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على أنه السلطة العالمية المعنية بسلامة الأغذية***

تم تصميم المشروع لتحقيق النواتج التالية الجوهرية للمحافظة على مكانة برنامج تقدير المخاطر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالية والنهوض بها:

- **الناتج 1-1 صون الامتياز العلمي والقيادة:** سيكون دمج مفاهيم علمية جديدة في ميدان تقدير المخاطر الميكروبيولوجية والكيميائية مهماً جداً لمواصلة ضمان المصداقية والامتياز العلميين لتقديرات المخاطر العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والداعمة لمواصفات الدستور الغذائي. ويتطلب ذلك أيضاً توسيع مجموعة الخبراء وتعميقها وتقوية الأمانة.

  وتشمل <u>الأنشطة</u> الداعمة:

  - تحديث الأساليب والنُهج للقيام بتقدير المخاطر الكيميائية ولوضع المشورة العلمية بشأن المخاطر الميكروبيولوجية في الأغذية.
  - تحسين النفاذ إلى البيانات بشأن الملوثات من أجل دعم العمل الدولي لتقدير المخاطر.
  - وضع النُهج لقياس انعدام اليقين في تقدير المخاطر.
  - مفهوم "عتبة المخاوف السمية" للنكهات والعقاقير البيطرية وغيرها.
  - التوجيه بشأن الجرعات المرجعية الحادة للعقاقير البيطرية.
  - تعزيز الأمانة لتوسيع الخبرات.
  - زيادة النفاذ إلى الخبرات العالمية.

- **الناتج 1-2 النُهج الموحّدة**: سيكون من المهم جداً عند المضي قدماً أن يتم توحيد نُهج تقدير المخاطر، بما في ذلك نماذج التعرّض، في مجالات عمل برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وهذه الجهود ضرورية لتيسير توحيد أساليب ومبادئ تقدير المخاطر عبر مختلف السلطات الإقليمية والوطنية. <u>والأنشطة</u> الداعمة لهذا الناتج هي التالية:

  - النظر في الشوائب والأيضيات عند تقدير المخاطر.
  - اتساق نهج تقدير التعرّض للمخاطر.
  - الخطوط التوجيهية للاحتياجات من البيانات وتقييم مستحضرات الأنزيم.
  - الخطوط التوجيهية التي تساعد في تحسين إدارة المسائل الناشئة مثل مقاومة مضادات الميكروبات.

**النتيجة 2: مواصلة الاعتراف بالمواصفات العالمية لسلامة الأغذية الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي على أنها المرجع العالمي القائم على العلم**

تعتمد مصداقية تقدير المخاطر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على استعداده لتلبية طلب الدستور الغذائي الذي لا ينفك يزداد حجماً وتعقداً، للحصول على المشورة العلمية من أجل توفير، في الموعد المناسب وبصورة متجاوبة، الأساس لأنشطة وضع المواصفات في هيئة الدستور الغذائي. وسيتطلب ذلك من الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تحقق النواتج التالية:

- **الناتج 2-1 الاستيعاب الدولي الميسّر للمشورة العلمية والمواصفات الدولية الناتجة** من خلال تعزيز جهود النشر والتواصل الداخلية والخارجية لزيادة شمولية البيانات والخبراء الجغرافية. والأنشطة الداعمة لهذا الناتج هي التالية:
  - تحسين الإبلاغ عن نتائج تقدير المخاطر: دعم استيعاب تقديرات المخاطر الدولية على المستوى الوطني
  - تحسين تبادل البيانات.
  - المجموعة الاستشارية العالمية المؤلفة من خبراء دوليين لإسداء المشورة إلى الأمانة المشتركة بشأن التطورات القادمة والمسائل الناشئة ونُهج تقدير المخاطر.
  - تحسين توليد البيانات بشأن الملوثات (الميكروبيولوجية والكيميائية) وتبادلها.
- **الناتج 2-2 تسريع تسليم المشورة العلمية من خلال تحسينات عملية** عبر زيادة وتيرة الاجتماعات وتوفير مستوى أعلى من الدعم العلمي لعمل الخبراء بهدف زيادة الناتج من كل اجتماع من غير إجهاد أكثر للخبراء الطوعيين. والأنشطة الداعمة لهذا الناتج هي التالية:
  - زيادة وتيرة الاجتماعات.
  - زيادة الدعم الذي تقدمه الأمانة في العمل التحضيري (مثل البحث في المؤلفات) من أجل تعزيز نواتج الخبراء.
  - عمليات جديدة لتسريع تسليم المشورة العلمية.

## 5- الاعتبارات الخاصة بالميزانية

الاحتياجات المستقبلية

لن تسمح مستويات التمويل الحالية بإعادة النظر في برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وسيكون التمويل الأكيد والذي يمكن التنبؤ به ضرورياً لوضع البرنامج المبيّن أعلاه وللحرص على قابليته للاستمرار في السنوات القادمة.

التوظيف

لضمان إنجاز التحسينات التي تم النظر فيها أعلاه في مهلة ست سنوات، من الضروري زيادة عدد الموظفين في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة.

| | **عدد الموظفين الحاليين** | **الزيادة المطلوبة لتفعيل التحسينات** | **مجموع الموظفين لتحسين العمليات** |
|---|---|---|---|
| **منظمة الصحة** | 3 موظفين من الفئة | 2.5 موظفين من | **5.5 موظفين من** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **العالمية** | الفنية | الفئة الفنية | **الفئة الفنية** |
| | 0.8 موظف إداري | 1.7 موظف إداري | **2.5 موظفين إداريين** |
| **منظمة الأغذية والزراعة** | 3 موظفين من الفئة الفنية[3] | 2.5 موظفين من الفئة الفنية | **5.5 موظفين من الفئة الفنية** |
| | 1.5 موظف إداري | موظف إداري واحد | **2.5 موظفين إداريين** |

تقدر الالتزامات المالية الإضافية الضرورية لتقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بتحسين البرنامج كما اقتُرح (أي زيادة الاجتماعات/ النواتج، وتحسين النشر والأثر، وتحديث المنهجية وتوحيدها) بـ 000 100 1 دولار أمريكي في السنة لكل منظمة. وقد تظهر الحاجة إلى أموال إضافية في منظمة الصحة العالمية لتغطية تكاليف الموظفين.

[3] على أساس مخصص ووفقاً للقضايا التي يجري معالجتها، قد يتم توفير دعم إضافي من وحدات أخرى ذات الصلة في المنظمة التي قد تصل إلى 0.25 إلى 0.5 موظف من الفئة الفنية في السنة.